كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون المدني

ضمان مطابقة المبيع في تشريعات حماية المستهلك

«دراسة تحليلية مقارنة»

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

السيد رمضان عبد الصمد عشماوي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ سعيد سليمان جبر (رئيسًا)
أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة لشئون التعليم والطلاب الأسبق.

الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى أبو عمرو (عضوًا)
أستاذ القانون المدني وعميد كلية الحقوق – جامعة طنطا .

الأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبد الصادق (مشرفًا وعضوًا)
أستاذ القانون المدني ونائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

١٤٤٣ هـ ٢٠٢٢م

College of Law
Graduate Studies
Civil Law Department

Ensure conformity of sales in consumer protection legislation
Comparative Analytical Study

A thesis submitted for the degree of doctorate in law

Researcher Preparation
Mr. Ramadan Abd al Samad Ashmawy

Discussion and Judgment Committee on the thesis:

Prof. Dr. Saeed Suleiman Jaber (President)
Professor of Civil Law and Former Vice Dean of the Faculty of Law – Cairo University for Education and Student Affairs

Prof. Dr. Mustafa Ahmed Mustafa Abu Amr (Member)
Professor of Civil Law and Dean of the Faculty of Law – Tanta University

Prof. Dr. / Mohamed Sami Abdel-Sadek (Supervisor and Member)
Professor of Civil Law and Vice President of Cairo University for Community Service and Environmental Development Affairs

٢٠٢٢

قال تعالى:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

[سورة البقرة: ٢٧٥]

صدق الله العظيم

عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»

[متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم]

إهـداء

إلى من ربي اصطفاه رحمة مهداة، سيدي وحبيبي وشفيعي ورسولي ومعلمي ونبيِّي محمد ـعليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

إلى أمي رمز العطاء التي لها بعد الله ثمرة هذا الجهد، وأبي القلب الكبير، أدعو ربي أن يمتعهما بالصحة والعافية.

إلى زوجتي رمز الأصل، وقد ظفرت بها بذات الدين، وبناتي الثلاث: «ميار، نورين، جويرية» على ما تحملنه من غياب وانشغال في إعداد هذا البحث؛ أَنْتُنَّ زهرة عمري وحصاد زرعي وقلبي الذي يسير على الأرض.

إلى فقيد شباب القضاة الأخ والصديق المرحوم/ محمد جمال الدين عزت حنفي، رحمك ربي، وأسكنك فسيح جناته.

إلى كل يد إيجابية مدت لي يد العون؛ أذكرها فأشكرها.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

امتثالًا لقول الرسول الكريم محمد –صلى الله عليه وسلم: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»[رواه أبو داود والبخاري]، ومن باب إسناد الفضل إلى أهله؛ وجب عليَّ شكر كل من قدم لي العون والمساعدة، وإذا كان الشكر واجبًا فأوجب ما يكون أن يُقدَّم إلى أستاذي الدكتور/ سعيد سليمان جبر أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة الأسبق؛ على تفضله بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وكذا رئاستها، فقد تبناني منذ السنة الثانية بسنوات الليسانس، هذا العالم الجليل، والأب الحنون الذي رأيته عالمًا في فكره، عظيمًا في تواضعه، أمينًا في نصحه، صادقًا في إرشاده، نبيلًا في صفاته، ذا حلمٍ وعلمٍ وبصيرة؛ فجزاه الله عني خير الجزاء، ونسأل الله له العافية والصحة والسلامة اللهم آمين.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الجليل الفقيه الأستاذ الدكتور/ مصطفى أبو عمرو أستاذ القانون المدني وعميد كلية الحقوق بجامعة طنطا؛ على تفضله بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على أطروحتي الماثلة، رغم أعبائكم الكثيرة ومشاغلكم الجمة، فكم نهلت من علم سيادتكم ومؤلفاتكم القيمة، وإنها حقًّا لفرصة عظيمة أدنو فيها من شخصكم الكريم؛ لأنهل من أخلاقكم العالية، وعلمكم الواسع، ولأصحح ما وقعت فيه من أخطاء؛ فجزاكم الله عني خير الجزاء، وأسأل الله لكم العافية والصحة والسلامة اللهم آمين.

كما أخص بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل العلامة الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبد الصادق أستاذ القانون المدني ونائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وإنه لمن دواعي فخري وسروري وعظيم اعتزازي أن كانت أطروحتي الماثلة تحت إشرافه غيضًا من فيض علمه، وقليلًا من كثير صبره ودأبه؛ فما زلت وسأظل تلميذًا على أعتابه، منضويًا تحت لوائه أستاذًا وأخًا ومعلمًا وفقيهًا؛ فقد كانت إسهامات سيادته في فقه القانون المدني خير معين لي نحو بلورة فكري، فجزاكم الله عني خير الجزاء، وأسأل الله لكم العافية والصحة والسلامة اللهم آمين.

والشكر موصول للسيد الأستاذ الدكتور/ محمد عثمان الخُشت رئيس جامعة القاهرة، والسادة نوابه الكرام، وكذلك عميد كلية الحقوق ووكلاؤه، ورئيس قسم القانون المدني، وجميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية، كُلٌّ باسمه وصفته، والشكر كل الشكر إلى مجلس الدولة «حصن الحقوق والحريات» رئيسًا وأعضاء، كُلٌّ باسمه وصفته، والشكر موصول لمصر الكنانة مصر الحبيبة هي من قال بحقها رب العزة ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] أم الدنيا التي حبتنا بطيب نيلها حفظها الله بحفظه.

وختامًا: كل عمل بشري لا يخلو من المثالب والنقصان، ولكن حسبي أنه جهد بذلته وعلم قدمته؛ فإن كان من توفيق فمن الله، وإن كان من تقصير فمن نفسي والشيطان.

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧ و١٢٨].

أولاً: مقدمة

وتتناول المقدمة العناصر التالية:

- **موضوع البحث وأهميته.**
- **إشكالية البحث.**
- **صعوبات الدراسة.**
- **منهج الدراسة.**
- **نطاق الدراسة.**
- **خطة البحث.**

الفهرس

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة:.....	٨
موضوع البحث وأهميته:.....	٨
إشكالية البحث:.....	٩
صعوبات الدراسة:.....	١٠
منهج الدراسة:.....	١١
نطاق الدراسة:.....	١١
خطة البحث:.....	١٢
الباب الأول	
فكرة الالتزام بالمطابقة وأساسه القانوني	١٥
الفصل الأول: ماهية الالتزام بالمطابقة وتطبيقاته.....	١٩
المبحث الأول: مفهوم الالتزام بالمطابقة وتطبيقاته.....	٢٠
المطلب الأول: الالتزام بضمان المطابقة التزام بقوة القانون.....	٣٩
المطلب الثاني:الالتزام بالمطابقة التزام بتحقيق نتيجة.....	٣٩
أولًا: الالتزام بالمطابقة التزام بتحقيق نتيجة.....	٣٣
ثانيًا: النطاق الزمني للالتزام بالمطابقة.....	٣٦
المبحث الثاني: إشكاليات الالتزام بالمطابقة في البيوع.....	٣٩
المطلب الأول:ضمان المطابقة في بيع المنتجات المستعملة.....	٣٩
أولًا: المقصود بالاشياء المستعملة.....	٤٠
ثانيًا: شروط مسؤلية البائع عن مطابقة الاشياء المستعملة.....	٤٣
المطلب الثاني: ضمان المطابقة وضمان العيوب الخفية.....	٤٦
أولًا: تعريف الالتزام بضمان العيوب الخفية.....	٤٧
ثانيًا: شروط قيام الالتزام بضمان العيوب الخفية.....	٥٢
ثالثًا: معيار التمييز بين العيب الخفي وعدم المطابقة.....	٦٠

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

المطلب الثالث: ضمان المطابقة في البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانية..... ٧٥
الفصل الثاني: شروط قيام الالتزام بالمطابقة..... ٧٩
المبحث الأول: الشروط الاجرائية لقيام الالتزام بالمطابقة..... ٨١
المطلب الأول: فحص المبيع للتأكد من مطابقته..... ٨١
أولًا: المقصود بفحص المبيع..... ٨١
ثانيًا: فحص المبيع واجب على المشتري..... ٨٥
المطلب الثاني: إخطار البائع بعيب عدم المطابقة..... ٨٩
أولًا: ماهية الإخطار..... ٩٠
ثانيًا: ضوابط الإخطار..... ٩١
المبحث الثاني: الشروط الموضوعية لنشوء الالتزام بالمطابقة.... ٩٩
المطلب الأول: المُنتَج المشمول بالحماية..... ٩٩
أولًا:المُنتَجات الخطرة..... ١٠١
ثانيًا: الخدمات..... ١٠٩
ثالثًا: العقارات تحت التشييد..... ١١٣
المطلب الثاني: العيب الموجب للضمان..... ١١٧
أولًا: ماهية العيب وضوابطه..... ١١٧
ثانيًا: هل نجح المُشرِّع المصري في إضفاء حماية أكثر فاعلية للمستهلك بإقرار شروط ضمان مطابقة المبيع..... ١٢٣
الفصل الثالث: ضمان المطابقة في البيوع الجديدة..... ١٢٥
المبحث الأول: ضمان المطابقة في البيوع الإلكترونية..... ١٢٨
المطلب الأول: مطابقة المبيع للمواصفات المعروضة على شبكة الإنترنت..... ١٣٤
أولًا: التعريف بشبكة الإنترنت..... ١٣٤
ثانيًا: الارتباط بين الالتزام بالمطابقة والعلم بالمبيع..... ١٣٦

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: مخاطر عدم مطابقة المبيع في السلع والخدمات المعروضة علي شبكة الإنترنت.....	١٤٢
المبحث الثاني: ضمان المطابقة في البيوع العادية الحديث.....	١٤٤
المطلب الأول: مطابقة المبيع للمواصفات المعروضة على شاشة الحاسب الآلي.....	١٤٥
المطلب الثاني: مطابقة المبيع للمواصفات المعروضة على شاشة التلفزيون.....	١٤٦
الباب الثاني	
جزاء الإخلال بالالتزام بالمطابقة	١٤٩
الفصل الأول: جزاء الإخلال بالالتزام بالمطابقة في القانون المدني.....	١٥٠
المبحث الأول: حالات عدم مطابقة المبيع.....	١٥٣
المطلب الأول: عدم مطابقة المبيع عند التسليم.....	١٥٤
أولًا: التحقق من مطابقة المبيع.....	١٥٨
ثانيًا: دفع البائع مسئوليته عن عدم المطابقة.....	١٦٣
المطلب الثاني: تنفيذ المشتري لالتزاماته الناشئة عن عقد البيع.....	١٧٤
أولًا: فحص المشتري للمبيع.....	١٧٥
ثانيًا: إخطار البائع بعدم مطابقة المبيع.....	١٧٩
المبحث الثاني: جزاء الإخلال بالالتزام بالمطابقة.....	١٨٨
المطلب الأول: التنفيذ العيني.....	١٩٠
أولًا: التنفيذ العيني بإصلاح المبيع غير المطابق.....	١٩٢
ثانيًا: التنفيذ العيني باستبدال المبيع غير المطابق.....	١٩٥
المطلب الثاني: رد المبيع.....	١٩٩
المطلب الثالث: التعويض عن عدم المطابقة.....	٢٠١
الفصل الثاني: جزاء الإخلال بالمطابقة في قانون حماية المستهلك.....	٢١١

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

المبحث الأول: الجزاء المدني في قانون حماية المستهلك..... ٢١٣
المطلب الأول: التزام البائع بتنفيذ الالتزام بالمطابقة..... ٢١٦
أولًا: حق المستهلك في طلب الانتفاع بالمُنتَج..... ٢١٨
ثانيًا: حق المستهلك في استرداد ثمن المُنتَج..... ٢١٩
المطلب الثاني: التعويض كجزاء عن الإخلال بالالتزام بالمطابقة..... ٢٢٦
أولًا: طلب التعويض على أساس المسئولية الموضوعية للمُنتِج..... ٢٢٦
ثانيًا: طلب التعويض على أساس الأضرار الجسيمة..... ٢٣٥
المبحث الثاني: الجزاء الجنائي للإخلال بالالتزام المطابقة..... ٢٤٢
المطلب الأول: الجزاءات الجنائية لعدم مطابقة المنتجات والخدمات في التشريع الفرنسي..... ٢٤٤
المطلب الثاني: الجزاء في قانون حماية المستهلك واتفاقية فيينا للبيوع الدولية..... ٢٤٩
أولًا: مدى فاعلية اتفاقات تخفيف المسؤلية أو الإعفاء منها..... ٢٥١
ثانيًا: سلطة القضاء في تقرير بطلان الشروط التعسفية ٢٥٧
المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الرقابية في الحد من ظاهرة الاخلال بالالتزام بالتطابق..... ٢٥٩
أولًا: دور مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة الرقابية لتحقيق مطابقة المبيع..... ٢٦٠
ثانيًا: أهداف تحقيق مطابقة المبيع..... ٢٦٩
الخاتمة:..... ٢٧٥
النتائج :..... ٢٧٥
التوصيات:..... ٢٧٧
قائمة المراجع:..... ٢٧٩

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الفهرس:.....	٣٠١

مستخلص الرسالة

لا شك أن التطور التكنولوجي والاقتصادي أدى إلى تزاحم المُنتِجين على صناعة وعرض أكثر من سلعة لتلبي غرضًا واحدًا، والمُنتجون ليسوا الطرف الوحيد في العلاقة العقدية وإنما برز دور المستهلكين في اقتناء هذه السلع لسد حاجاتهم ورغباتهم، بيد أن المُنتِج أو البائع هو الشخص الأكثر إقدامًا في العلاقة العقدية؛ نظرًا لما لديه من خبرة كبيرة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وما لديه من تفوق وهيمنة على اقتصاديات السوق وأساليب عرض السلعة وظروف التعاقد.

وعلى الجانب الآخر يوجد مستهلك لديه حاجة ملحة لسد حاجاته ورغباته من خلال ما ينتجه البائع؛ ما يدفعه للإسراع في التعاقد على سلعة قد لا تكون مطابقة للمواصفات والاشتراطات التي تعاقد عليها، نظرًا لرغبته الملحة في اقتناء هذا المُنتَج، وربما يكون للإعلانات الكاذبة والمضللة أثر كبير في نفس المستهلك يدفعه إلى التعاقد.

والحقيقة أن حماية المستهلك وُجدت كرد فعل لمساوئ الأخذ بالاقتصاد الحر وآليات السوق؛ إذ إن المُنتَج في ضوء ميكنة الإنتاج وتزايده قد يدفعه سعيه إلى تصريف مُنتَجاته وتوزيعها متغاضيًا عن مصالح المستهلكين، فلا يولي اهتمامًا بأن تتوافر في تلك السلع مقتضيات الأمن والسلامة، كما قد يدفعه سعيه للكسب إلى اللجوء لوسائل غير أخلاقية؛ لكي يضلل المستهلك عن حقيقة تلك المُنتَجات، فيوهمه بمزايا تحققها السلعة المبيعة على خلاف الواقع ووسيلته في ذلك الدعاية الكاذبة والمضللة.

الكلمات الدالة:

- **التطور التكنولوجي – العلاقة العقدية – دور المستهلكين – الإنتاج والتوزيع – مطابقة للمواصفات والاشتراطات.**

Abstract

There is no doubt that the technological and economic development has led to the crowding of producers to manufacture and offer more than one commodity to meet one purpose, and the producers are not the only party in the contractual relationship, but the role of consumers has emerged in acquiring these commodities to meet their needs and desires, but the producer or seller is the most forward person in the relationship The contract due to his great experience in production, distribution and consumption, and his superiority and dominance over market economies, commodity presentation methods and contracting conditions.

On the other hand, there is a consumer who has an urgent need to fulfill his needs and desires through what the seller produces, which prompts him to expedite the contract for his goods that may not be in conformity with the specifications and requirements that he contracted due to his urgent desire to acquire this product, and false and misleading advertisements may have a great impact on the same The consumer pushes him to contract.

In fact, consumer protection was found as a response to the disadvantages of adopting a free economy and market mechanisms, as the producer, in light of the mechanization of production and its increase, may push him to seek to dispose of his products and distribute them, disregarding the interests of consumers, so he does not pay attention to the fact that these goods meet the requirements of security and safety, as his quest may push him To earn, to resort to unethical means in order to mislead the consumer about the reality of those products, by deluding him of advantages achieved by the sold commodity, contrary to reality and its means.

Key words:

- Technological development - the contractual relationship - the role of consumers - production and distribution - conformity to specifications and requirements.